دعوى

لجنة الفصل
الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

القرار رقم (VR-2021-99) |

الصادر في الدعوى رقم (V-14252-2020) |

المفاتيح:

إعادة تقييم الفترة الضريبية – عدم قبول الدعوى شكلاً – فوات المدة النظامية – مدة نظامية – عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاما مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن إعادة تقييم الربع الأول لعام ٢٠١٨م، وفرض ضريبة قيمة مضافة، وفرض غرامات التأخر في السداد، وغرامة الخطأ في الإقرار – دلّت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار – ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية – مؤدى ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً؛ لفوات المدة النظامية – اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الخميس بتاريخ (١٤٤٢/٠٧/١٣هـ) الموافق (٢٠٢١/٠٢/٢٥م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من ....، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-٢٠٢٠-١٤٢٥٢) وتاريخ

٢٠٢٠/٠٤/٢٣م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/... هوية وطنية رقم (...)، مالك مجمع ... لطب الأسنان، سجل تجاري رقم (...)،تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على قرار المدعى عليها بشأن إعادة تقييم الربع الأول لعام ٢٠١٨م، وفرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ (٢٩,٨٨٤,٥٠) ريال، وفرض غرامات التأخر في السداد بإجمالي مبلغ وقدره (٢٩,٨٨٤,٥٣) ريال، وغرامة الخطأ في الإقرار بمبلغ (١٤,٩٤٢,٢٥) ريال، ويطلب إلغاء قرار المدعى عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ٢٠٢٠/٠٩/١٩م، جاء فيها: «أولاً: الدفع الشكلي: نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه وفقاً لما تقضي به قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية». كما نصت المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «يصبح قرار الهيئة محصناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: ١- إذا لم يعترض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به». وحيث أن اشعار التقييم النهائي صدر بتاريخ ٢٠١٩-٠٦-٣٠م، ولم يقم المدعي بالاعتراض عليه خلال المدة النظامية للاعتراض والمحددة بستين يوم، فإن القرار الطعين يضحي محصناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. (مرفق اشعار التقييم النهائي) ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الخميس بتاريخ (١٤٤٢/٠٧/١٣هـ) الموافق (٢٠٢١/٠٢/٢٥م)،عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من ... هوية وطنية رقم (...)، مالك مجمع ... لطب الأسنان، سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعي ولا من يمثله نظاماً مع ثبوت تبلغه بموعد هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى، وحضر ... هوية وطنية رقم (...)، ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...). وطلب المدعي في لائحة الدعوى إلغاء قرار الهيئة بشأن إعادة تقييم الربع الأول لعام ٢٠١٨م، وفرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ (٢٩,٨٨٤,٥٠) ريال، وفرض غرامات التأخر في السداد بإجمالي بمبلغ وقدره (٢٩,٨٨٤,٥٣) ريال، وغرامة الخطأ في الإقرار بمبلغ (١٤,٩٤٢,٢٥) ريال، استناداً إلى التفصيل الوارد في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه عما جاء في لائحة الدعوى؟ دفع بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية استناداً لنص المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، حيث أن إشعار التقييم النهائي كان بتاريخ ٢٠١٩/٠٦/٣٠م، في حين لم يتقدم المدعي بقيد الدعوى إلا بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٣م، استناداً للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى، وحيث الأمر ما ذكر، وحيث لم يحضر المدعي ولا من يمثله في هذه الجلسة مع ثبوت تبلغه بموعدها، وحيث أن الدعوى مهيأة للفصل فيها، قررت الدائرة قفل باب

المرافعة ورفع الجلسة للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦٠/١١هـوتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ٢١ /٠٤/ ٤١١٤هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار المدعى عليها بشأن إعادة تقييم الربع الأول لعام ٢٠١٨م، والغرامات المترتبة عليه، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠هـ، وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعي تقدم عبر البوابة الإلكترونية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٣، وتبلغ بإشعار التقييم النهائي بتاريخ ٢٠١٩/٠٦/٣٠م، وحيث أن الثابت من المذكرة الجوابية للمدعي عليها أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض أمام الهيئة على التقييم النهائي محل الاعتراض، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى.»، وبذلك لم تستوفِ الدعوى أوضاعها الشكلية مما يتعين معه عدم قبول الدعوى شكلاً،

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: عدم قبول الدعوى من/ ... هوية وطنية رقم (...) من الناحية الشكلية.

صدر هذا القرار حضورياً اعتبارياً بحق المدعي وحضورياً بحق المدعى عليها، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.